اللجنة الاقتصاديّة تتوقع ضعف القدرة الشرائيّة في العراق لعام ٢٠١٢

تحذيرات من تأثّر البلد بالركود الاقتصادي العالمي

بغداد /متابعة المدى الاقتصادي

توقعت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية عن ضعف القدرة الشرائية في البلاد لعام ٢٠١٢، مشيرة الى عدم زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين وزيادة الموازنة التشغيلية على الاستثمارية في موازنة عام ٢٠١٢.

وكانت وزارة المالية قد اعلنت في وقت سابق ان موازنة ٢٠١٢ لن تشهد أي زيادة على رواتب الموظفين أو المتقاعدين لاعتراض صندوق النقد الدولي على هذا الامر.

وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عامر الفائز لـ"شفق نيوز" إن "زيادة الموازنة التشغيلية تسببت بمنع زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين، مشيراً الى أن انخفاض الموازنة الاستثمارية من شأنه ان يوقف اتاحة فرص العمل للعاطلين، ممّا سيؤدي الى ضعف القدرة الشرائية للمواطن،

واضاف الفائز:أن في حال عدم دخول الشركات المستثمرة والمستثمرين الى البلاد، ستزداد نسبة البطالة داخل المجتمع".

لافتاً الى ان صندوق النقد الدولي قد حذر الحكومة من ارتفاع الموازنة التشغيلية عاما بعد اخر، وهددها برفع الدعم عن الموازنة في حال لم تخفض الموازنة التشغيلية العام المقبل،

وتابع الفائز ان استمرار الازمات السياسية وتدهور الاوضاع الامنية ستعرقل دخول الشركات المستثمرة، وستكون له انعكاسات سلبية على الاوضاع المعيشية للفرد"، داعيا الكتل الى الاسراع في حل المشكلة السياسية الراهنة وتغليب المصلحة العامة على المصالح الحزبية والفئوية للنهوض بواقع الخدمات والقضاء على البطالة في البلاد".

وكانت الحكومة قد أقرّت الموازنة لعام ٢٠١٢، بقيمة بلغت ١٠٠ مليار دولار بزيادة قدرها ٢٢ ٪عن العام السابق، بعجز بلغ حوالي ١٣ مليار دولار، فيما كشفت اللجنة المالية النيابية عن بلوغ الموازنة التشغيلية ٧٠٪ من موازنة عام ٢٠١٢.

من جانبه قال عضو اللجنة المالية هيثم الجبوري ان الموازنة المالية القادمة تخلو من وجود اي زيادة في رواتب المتقاعدين والموظفين، الا في حال زيادة الايرادات النفطية "للاشهر الستة الاولى" من العام القادم.

واضاف الجبوري لـ(الوكالة الاخبارية للانباء) ان الموازنة المالية للعام القادم عندما تم تعديلها من قبل الحكومة ادى ذلك الى تخفيض الامور المتعلقة بالموازنة التشغيلية للدولة كافة، من ضمنها الزيادة المخصصة لرواتب المتقاعدين والموظفين.

واشار الجبوري الى ان الموازنة ثبتت فيها فقرة في المادة (٢٣) بأنه في حال زيادة ايرادات الدولة من عائدات النفط للنصف الاول من العام القادم "أي الاشهر الستة الاولى من العام القادم" ستضاف الى رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين وكذلك الموظفين.

الى ذلك حذرت عضو اللجنة الاقتصادية نورة سالم من تأثر العراق بالركود الاقتصادي العالمي كون اقتصاده أحادي الجانب، داعية في الوقت نفسه الى وضع الحلول المناسبة.

وقالت سالم لـ (الوكالة الاخبارية للانباء): من المحتمل أن يشهد العالم أزمة اقتصادية جديدة تكون أقوى من السابقة مشيرة الى ان العراق سيتأثر بها كونه معتمدا بإيراداته السنوية على النفط فقط.

واضافت:ان الأزمات الاقتصادية العالمية ناتجة عن انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية وهذا ما سيؤثر على الاقتصاد العراقي كونه ريعيا.

ودعت سالم الحكومة الى وضع الحلول المناسبة لتجنب هذه الأزمة كونها أزمة متوقعة ستضرب أميركا واوروبا.

وأشارت الى: أن البنك المركزي لديه احتياطي كبير يصل الى (٦٠) مليار دولار ويعتبر خزينا إستراتيجيا احتياطيا للعراق في حال حدوث ظروف طارئة او كارثة اقتصادية في البلد، يمكن أن يتم الاستعانة بهذا الاحتياطي.

يذكر ان صندوق النقد الدولي اعترض في وقت سابق على الموازنة العامة لعام (٢٠١٢)، بعد ما رأى فيها أن الموازنة التشغيلية بلغت اكثر من (٧٥٪) والموازنة الاستثمارية (٢٥٪)، فتم ردها الى الحكومة لتعديلها.

وكان مجلس النواب قد صوت على الموازنة العامة للعام ٢٠١١ البالغة ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار يتم تغطيته من المبالغ المدورة من موازنة العام الماضي، والاقتراض داخليا وخارجيا، فيما بلغت النفقات التشغيلية ٥٦,٤ مليار دولار، في حين بلغت النفقات الاستثمارية ٢٥,٤ مليار دولار على أساس معدل ٧٦,٥ دولار لبرميل النفط الواحد وبمعدل مليونين و ٢٠٠ ألف برميل يوميا، بينها ١٠٠ ألف برميل من إقليم كردستان.

استثمار البصرة: بعض الدوائر الحكوميّة تعرقل حركة الاستثمار بالمحافظة

البصرة /متابعة المدى الاقتصادي

كشف رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدر أن عددا من وزارات ودوائر الدولة تعرقل نجاح عمليات الاستثمار بشكل متعمد أو بغيره عبر اعتمادها قوانين ملغية أو عدم شفافيتها في تحديد طلباتها قبل منح تراخيص الاستثمار مشيرا إلى جهود الحكومة المحلية من اجل تجاوز هذه العقبات في ضرورة دعم الاستثمار والمستثمرين وجعل البصرة بيئة جاذبة للاستثمارات تنافس البلدان الأخرى.

وقال البدران لـ (إيبا) أن بعض دوائر الدولة بالمحافظة تصر على الاعتماد على قوانين يلغيها قانون الاستثمار الجديد مما يشكل عقبة حقيقية أمام المستثمرين المحليين ممن منحوا تراخيص استثمار وكذلك يعرقل حصولنا على الأراضي اللازمة لمنح تراخيص جديدة.

واضاف البدران: مازلنا نفتقد البيئة المناسبة للاستثمار فبعض الموظفين بدوائر البصرة تنقصهم ثقافة التعامل مع المستثمر مبيناً ان التعامل معه يكون على أساس كونه مقاولا لدى الدولة ودعا الى ضرورة نشر الوعي الاستثماري وتقديم التسهيلات كافة له لما للاستثمار من ثمرة تعكس إيجابا في تنشيط الحركة الاقتصادية وتحسين الواقع المعيشي وإيجاد وظائف لأبناء المحافظة.

ولفت إلى أن الحكومة المحلية حذرت دوائر الدولة التي لا تتفاعل مع هيئة استثمار البصرة وقانون الاستثمار المرقم ١٣ وتعديلاته وأنظمته.

وذكر أن قانون الاستثمار العراقي المرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل في المادة ١٠ فقرة رابعا منه أشار إلى استثناء الإجراءات الخاصة بإيجار عقارات الدولة للمستثمر العراقي والأجنبي لأغراض إقامة المشاريع الاستثمارية بموجب هذا القانون من أحكام قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦ او اي قانون آخر يحل محله.

ورأى أن من ابرز المعوقات التي تعترض عملية الاستثمار هي المعوقات التي تضعها الوزارات ومنها وزارة البلديات والأشغال بخصوص منح الأراضي للمستثمرين بحجة تعارض ذلك مع قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم ٣٢ لعام ١٩٨٦، الذي الغي بموجب القانون الجديد وكل النصوص التي تتعارض معه.

من جانبه قال رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني إن "الاستثمار لا يمكن أن ينجح دون وجود وعي وتفعيل من دوائر البصرة لقانون الاستثمار وإعطاء الاستثمار أولوية من اجل تحقيق أهدافه التي نص عليها في تعزيز ميزان المدفوعات وتحقيق تنمية اقتصادية وتنمية الموارد البشرية وتوفير فرص عمل لابناء المحافظة".

وأضاف سنعمل بدورنا الرقابي على دوائر الدولة من اجل دعم المستثمرين ومشاريعهم وتشجيع الاستثمار، ومجلس المحافظة سيتخذ القرار اللازم بحق من يقف عائقا أمام تلك الأهداف..

من جهته قال محافظ البصرة خلف عبد الصمد: على دوائر الدولة في المحافظة ان تعمل وفق قانون الاستثمار المرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ والأنظمة الصادرة بموجبه والتشديد والتأكيد على هذه الحالة لمصلحة العراق العامة والبصرة الخاصة.

واعتبر مرحلة الركود الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد العالمي حاليا فرصة مواتية يتحتم الاستفادة منها في ظل النظرة الجادة للمستثمرين العراقيين والعرب والأجانب إلى البصرة مع ما تتمتع به من قدرات اقتصادية متنوعة محذرا من ضياع فرص الاستثمار في البصرة لانها ستكون مسؤولية كبيرة نتحملها جميعا أمام الأجيال القادمة.

واقر البرلمان في شهر تشرين الأول عام ٢٠٠٦ قانون الاستثمار الذي فتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستثمار العربي والأجنبي بهدف إعادة إعمار العراق وخاصة في مجال البنى التحتية.

كما ان القانون يؤدي الى تنظيم العمل الاقتصادي وتطويره في العراق.

في غضون ذلك افتتحت وزارة التخطيط، امس بناية جديدة في البصرة تضم أربع دوائر للتخطيط والإحصاء والسيطرة النوعية والتطوير الإداري بكلفة سبعة مليارات دينار، ".

وقال وزير التخطيط علي يوسف الشكري لـ"السومرية نيوز"، إن "الوزارة افتتحت بناية جديدة في البصرة تضم ثلاث دوائر مهمة تابعة لها هي وحدة التخطيط ومديرية الإحصاء وشعبة التقييس والسيطرة النوعية وشعبة التطوير الإداري"، مبيناً أن "البناية التي تعد بمثابة مجمع نموذجي لدوائر الوزارة استغرق انجازها أكثر من عامين وبكلفة إجمالية بلغت سبعة مليارات دينار".

وأضاف الشكري أن "المجمع هو الاكبر في المحافظات من حيث حجم البناية المؤلفة من خمسة طوابق وتنوع الأقسام وعدد الموظفين"، مشيرا إلى أن "المجمع الذي يقع في منطقة الجزائر، وسط مدينة البصرة، ينسجم مع أهمية المحافظة من الناحية الاقتصادية".

شركة بريطانيّة تنجز ٢٥٪ من مشروع إنشاء محطّات لوزن المركبات

واسط /متابعة المدى الاقتصادي

قال مدير طرق وجسور محافظة واسط محمد قصي:إن شركة سيكشنز البريطانية للمقاولات العامة انجزت نسبة ٢٥ ٪ من مشروع إنشاء خمس محطات لوزن حمولات المركبات بمواصفات عالمية متطورة، مؤكداً أن المشروع يحمل جدوى اقتصادية كبيرة لأصحاب الشاحنات ودائرة الطرق كونه يقلل من تكاليف الصيانة الباهظة بسبب زيادة الأحمال.

واضاف قصي بحسب (آكانيوز) إن " شركة سيكشنز البريطانية للمقاولات العامة حققت حتى الان نسبة ٢٥ ٪ من أعمال نصب وتشغيل خمس محطات لوزن حمولات المركبات على الطرق الخارجية للمحافظة ضمن مشروع يهدف الى نصب ٢٥ محطة في عموم المحافظات بكلفة ٣٣ مليار دينار عراقي وبمدة تنفيذ تبلغ ٢١٠ يوما".

وتابع قصي أن المحطات التي يتم العمل فيها وزعت على مدخل كوت – بغداد تقاطع الصويرة، و قضاء النعمانية – شوملي وتحديداً في قرية رقم ٤، وفي مدخل بدرة – كوت مقابل ناحية جصان، وعلى طريق كوت- عمارة قرب ناحية شيخ سعد، و أيضا على طريق ناصرية – كوت قرب المعهد التقني."

وأوضح قصي أن "المحطات الجديدة تعمل بتقنية عالية وفق نظام الكتروني تستطيع من خلاله قياس حمولة الشاحنة على سرعة ٥ كم في الساعة خلافا لما للمحطات الموجودة حاليا.

وذكر مدير طرق واسط أن " هذه المحطات ذات التقنية العالية تحمل جدوى كبيرة لأصحاب تلك الشاحنات وكذلك لدائرة الطرق التي تنفق سنوياً مبالغ طائلة لأعمال صيانة الطرق الخارجية التي تسببها الحمولات الزائدة بينما تساعد أصحاب الشاحنات في زيادة فترة الصيانة التي تحصل نتيجة الحمولات الزائدة أيضاً".

يذكر أن مجموع أطوال الطرق الخارجية في محافظة واسط يبلغ أكثر من ١٥٠٠ كم يعاني القسم الاكبر منها من الأضرار التي سببها الحمولات الزائدة الأمر الذي يجعل مبالغ صيانة الطرق الخارجية تكون عاجزة عن إجراء الصيانة الكاملة لتلك الطرق بل إن ما يحصل من عمليات صيانة سنوياً يشكل نسبة قليلة جداً بالقياس الى حجم الأضرار الموجودة.

الذهب ينهي عام ٢٠١١ بمكاسب سنويّة بلغت ١٠٪

اربيل / وكالات

اتجه الذهب لإنهاء عام ٢٠١١ مرتفعا بنسبة بلغت نحو ١٠٪ ليحقق بذلك مكاسب سنوية تضاف إلى معدل سعره العام على مدى عشر سنوات متتالية، فيما تسبب انخفاض أسعاره في الفصل الحالي بنسبة ١٩ ٪ من مستواه القياسي البالغ ١٩٢٠,٣٠ دولار للاوقية، والذي سجله في أيلول الماضي، بتسجيل أول خسارة فصلية له في أكثر من ثلاث سنوات.

وحقق الذهب في الاسواق العالمية عائدا بنسبة ٩,٣٪ للمستثمرين في ٢٠١١ فيما بلغ عائد سندات الخزانة الأميركية العشرية نحو ١٧ ٪، وبلغ خام النفط برنت ١٣,٥ ٪، في حين سجلت السندات الحكومية الالمانية العشرية اعلى عائد للمستثمرين بنسبة ٣١,١ ٪ ذلك حسبما افادت "رويترز".

وارتفعت أسعار الذهب من أدنى مستوياتها في ستة أشهر والتي سجلتها يوم الخميس الماضي مع تراجع الدولار ليصل سعره الى ١٥٧٠,٧٩ دولار للاوقية.

وبالرغم من صعوبات عام ٢٠١١ تخلى الذهب في الأشهر القليلة الماضية عن وضعه التقليدي كملاذ من الاضطرابات اذ عمد المستثمرون الى تصفية مراكزهم للحصول على الدولار بعد جمود أسواق النقد قصير الأجل بسبب أزمة ديون منطقة اليورو.

وشهدت اسعار الذهب في السوق الفورية خلال آخر تعاملات عام ٢٠١١، الجمعة الماضية، ارتفاعا بنسبة ١,٦ ٪ لتصل الى ١٥٧٠,٧٩ دولار للأوقية الا انه مازال منخفضا بنحو ١٠ على مدى الشهر، فيما ارتفعت العقود الآجلة للذهب الأميركي ٢٪ إلى ١٥٧٢ دولارا للاوقية بعد ست جلسات متتالية من الخسائر.

وبحسب رويترز فان ارتفاع اسعار الذهب رافقه ارتفاع في اسعار المعادن النفيسة الاخرى، اذ ازداد سعر الفضة بنسبة ٠,٦ ٪ الى ٢٧,٩١ دولار للاوقية وزاد البلاتين ٠,٦ ٪ أيضا إلى ١٣٧٧,٤٩ دولار للاوقية، كما ارتفع سعر البلاد.

برلماني يطالب بمحاسبة المتسبّبين بتلف مئات الأطنان من التمور

كربلاء /متابعة المدى الاقتصادي

دعا عضو مجلس النواب فؤاد الدوركي وزارة الزراعة إلى محاسبة المتسببين بتلف مئات الأطنان من التمور بعد شرائها من المزارعين خلال الموسم الماضي، معتبرا ذلك خسارة كبيرة للمال العام،

وقال الدوركي لـ"السومرية نيوز"، إن "على وزارة الزراعة أن تحقق في أسباب تلف مئات الأطنان من التمور بسبب الإهمال وسوء الخزن"،

وأضاف الدوركي أن "تلك التمور أهملت ولم تخزن بطريقة سليمة وظلت عرضة للظروف البيئية ما تسبب بتلفها"، مبيناً أنها "لم تعد تصلح للاستهلاك البشري وبيعت كأعلاف للحيوانات بسعر ١٠٠ ألف دينار للطن الواحد".

واشار الى أن أسعار شراء تلك التمور من قبل الدولة تراوحت بين ٣٥٠ و ٤٥٠ ألف دينار للطن الواحد"، معتبراً أن "الفارق الكبير بين أسعار شراء تلك التمور وبيعها بعد تضررها وتلفها يشكل انتكاسة وخسارة كبيرة للمال العام تقدر بعشرات المليارات من الدنانير لافتاً الى أن ما تم تسويقه من قبل أصحاب بساتين التمور، لم يحفظ في مخازن حديثة"،

ودعا الوزارة الى وضع آلية ناجحة للاستفادة من التمور من حيث إعادة تصنيعها وطرحها في الأسواق المحلية أو تصديرها للخارج.

وكانت الحكومة قد أطلقت ما عرف بالمبادرة الزراعية في ٢٠٠٨ بهدف تطوير الواقع الزراعي، وتضمنت العديد من المفردات، منها رفع أسعار شراء التمور من قبل الدولة لتشجيع المزارعين على الاهتمام ببساتين النخيل وتطويرها.

يشار إلى أن التمور العراقية تعد من أجود الأنواع في العالم، وتضم نحو ٦٠ نوعاً، في حين كان العراق البلد الأول في عدد النخيل قبل أن يتراجع في ثمانينات القرن الماضي عن هذه المرتبة بسبب الحروب والأزمات الداخلية والخارجية.

خبيرة: زيادة السيولة النقدية وراء ارتفاع التضخم

بغداد/متابعة المدى الاقتصادي

عزت الخبيرة الاقتصادية سلام سميسم اسباب ارتفاع مؤشر معدلات التضخم في العراق الى زيادة السيولة النقدية في السوق المحلية وظهور أنماط استهلاكية جديدة لدى المواطنين العراقيين.

وقالت سميسم لـ(الوكالة الاخبارية للانباء) أن اسباب زيادة معدلات التضخم في العراق خلال الفترة الحالية يعود الى ضخ كميات كبيرة من النقود الى الأسواق المحلية من خلال توزيع السلف والقروض بالاضافة الى وجود قصور في الجهاز الإنتاجي المحلي، لافتة الى وجود طلب كبير للسلع مقابل عرض محدود لها في السوق ما يؤدي الى زيادة معدلات التضخم في السوق

واضافت سميسم: أن المواطنين ظهرت لهم أنماط جديدة من الاستهلاك نتيجة الانفتاح التجاري حول العالم، ما جعل كمية الخدمات والسلع التي تباع في السوق المحلية اقل من الدخل المتوفر للفرد فهذا ما يؤدي أيضاً الى التضخم في السوق العراقية. وتابعت: إن التضخم النقدي سينخفض خلال الفترة القادمة نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار قبل فترة،

وأعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن تسجيل ارتفاع طفيف بمؤشرات التضخم في العراق لشهر تشرين الثاني الماضي بنسبة ٠,٣٪ ومؤشرات التضخم للفترة من تشرين الاول ٢٠١٠ لغاية تشرين الأول ٢٠١١ شهدت هي الأخرى ارتفاعاً بنسبة ٥ ٪.

وكان الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات قد أعلن عن انخفاض مؤشر التضخم السنوي للعام الماضي ٢٠١٠ مقارنة بالأعوام التي سبقته، مبيناً أن نسبة التضخم خلال عام ٢٠١٠ بلغت ٣ ٪ وعام ٢٠٠٩ ٧ ٪.